تطبيقات التقنيات الكمية الحديثة "طريقة المؤشرات" لقياس خطر السيولة في المؤسسات البنكية

دراسة حالة بنك: BNA / البركة / السلام للفترة 2015–2019

Applications of modern quantitative techniques, "the indicator method" to measure liquidity risk in banking establishments

Bank case study: BNA / Al-Baraka / Al-Salam for the period 2015-2019

ط.د. مركان محمد البشير [1]، أ.د. بوخاري عبد الحميد [2]

[1] جامعة غرداية مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات، morkane.mohammed@univ-ghardaia.dz

[2] جامعة غرداية، boukhari.abdelhamid@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/30 تاريخ القبول: 2021/10/19 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى عرض مختلف التقنيات الكمية الحديثة، بالتركيز على طريقة المؤشرات، لقياس خطر السيولة في البنوك، مع تطبيقها على بعض البنوك التي تنشط في الجزائر.

من خلال هذا البحث تبين أن تلك التقنيات الكمية الحديثة تلعب دورا هاما في قياس خطر السيولة على مستوى البنوك، مما يسهل إدارتها والتحكم فيها.

كلمات مفتاحية: بنوك، خطر سيولة، تقنيات كمية، طريقة المؤشرات.

تصنيفات JEL: C43، G21، G29

Abstract:

This research aims to present various modern quantitative techniques, focusing on the method of indicators, to measure liquidity risk in banks, with their application to some of the banks operating in Algeria.

Through this research, it was found that these modern quantitative techniques play an important role in measuring liquidity risk at bank level, thus facilitating their management and control.

Keywords: banks, liquidity risk, quantitative techniques, indicator method.

Jel Classification Codes : C43, G21, G29

المؤلف المرسل: مركان محمد البشير، **الإيميل**: morkane.mohammed@univ-ghardaia.dz

1. مقدمة :

لضمان استقرار البنوك، وسلامة النظام البنكي للدول وشعوب العالم، خاصة في حالة الأزمات غير المتوقعة مثل الأزمة المالية التي ضربت العالم سنتي 2007 و2008 والتي أدت إلى اضطراب الأسواق العالمية والوطنية، كان لابد على المؤسسات البنكية تكوين نظام داخلي وحتى خارجي فعال لإدارة وتحويط المخاطر التي تعترض العمل البنكي، لاسيما المخاطر الملازمة للنشاط البنكي بمختلف أنواعه وأحجامه وجنسياته وتخصصاته مثل مخاطر السيولة، فهاته الأخيرة تعمل المؤسسات البنكية على إدارتها وتسييرها من خلال وضع خطط واستراتيجيات خاصة، إضافة إلى اعتماد تقنيات وأساليب متطورة لمراقبتها وقياسها.

إشكالية البحث: وعليه، إن قياس وتقدير خطر السيولة أمر لابد القيام به من طرف المؤسسات البنكية لإدارة مخاطر السيولة وتفاديها والتقليل من حدتها. ومن خلال كل ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل تعتبر التقنيات الكمية الحديثة مثل طريقة المؤشرات المالية كفيلة بقياس خطر السيولة في المؤسسات البنكية التجارية اعتمادا على بياناتها المالية؟**

الأسئلة الفرعية: من خلال الإشكالية المطروحة يمكن طرح جملة الأسئلة الفرعية، كالتالي:

- هل يعتبر قياس خطر السيولة أمر ضروري لإدارة خطر السيولة في المؤسسات البنكية التجارية؟
- ما هي أهم المؤشرات المالية المستعملة لقياس خطر السيولة في المؤسسات البنكية التجارية؟
- هل تساهم المؤشرات المالية في قياس خطر السيولة في البنوك محل الدراسة؟

فرضيات البحث: رغبة منا في حصر الإجابة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: قياس خطر السيولة للبنوك يكون على المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل؛
- الفرضية الثانية: تساهم المؤشرات المالية في قياس خطر السيولة في البنوك محل الدراسة.

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى معرفة أهم المؤشرات المالية التي تستعملها البنوك بمختلف أحجامها وأنواعها وتخصصاتها، الربوية والإسلامية، لقياس خطر السيولة من أجل تبني خطة سيولة استراتيجية واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهتها، والتقليل من حدتها أو الحيلولة دون وقوعها.

أهداف البحث: وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يلي:

- التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالسيولة وبخطر السيولة في المؤسسات البنكية؛
- عرض مختلف المؤشرات المالية المستعملة لقياس خطر السيولة؛
- استعمال المؤشرات المالية لقياس خطر السيولة وتقييم السيولة في البنوك محل الدراسة.

المنهج المعتمد عليه في البحث: من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب تم إتباع المنهج الوصفي في الأجزاء النظرية لعرض ووصف متغيرات الدراسة، ثم تم إتباع منهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي في الجزء التطبيقي، من خلال تطبيق واسقاط المؤشرات المالية، على القوائم المالية السنوية لكل من البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، ثم تم تحليلها والتعليق عليها.

حدود البحث: تناول البحث ثلاثة بنوك هي: البنك الوطني الجزائري؛ بنك البركة الجزائري؛ مصرف السلام الجزائري. وقد شمل بحثنا الفترة الممتدة بين سنتي 2015-2019 إعتماد على التقارير السنوية.

البحوث والدراسات السابقة: في حدود علم الباحث تعتبر البحوث المتعلقة بالمجال نفسه معتبرة، وقد أخذت اهتماما ملحوظا من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة، وأغلبها كانت مقالات علمية، وتم تناول البعض منها كدراسات سابقة كالتالي:

-دراسة "لباز عبد القادر & بوخاري عبد الحميد"، (سنة 2020) بعنوان: "تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية باستعمال مؤشرات التحليل المالي (دراسة حالة بنك السلام الجزائري 2015-2018)": بحيث تمثلت مشكلة البحث في معرفة كيف يتم تقييم مخاطر السيولة في البنوك التجارية عن طريق مؤشرات التحليل المالي. فقد هدفت الدراسة إلى التطرق إلى بعض مؤشرات تقييم السيولة المصرفية، ثم تقييم السيولة المصرفية في بنك السلام الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تساهم مؤشرات التحليل المالي بشكل فعال في تقييم مخاطر السيولة المصرفية كونها تعتمد على البيانات المالية الموجودة في القوائم المالية للبنك؛ إن بنك السلام الجزائر لم يتعرض إلى مخاطر السيولة المصرفية خلال جميع سنوات الدراسة.

-دراسة "أدبوب سارة & قصاب سعدية"، (سنة 2020) بعنوان: "إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015 (دراسة حالة بنك البركة وسوسييتي جينيرال)": بحيث تمثلت مشكلة البحث في معرفة كيف يتم التوفيق بين شرطي السيولة والربحية في ظل فائض السيولة البنكية في الجزائر. فقد هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية التوفيق بين شرطي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية من خلال عرض صورة حقيقية عن مستويات السيولة لدى البنوك الجزائرية بشكل عام وتحليل مؤشرات السيولة ونسب الربحية لكل من بنك البركة وسوسييتي جينيرال الجزائر بصفة خاصة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يتم تحقيق التوفيق بين السيولة والربحية في البنوك التجارية عن طريق عملية التخصيص وفق نظرية إدارة الموجودات، والارتفاع المتواصل لفائض

السيولة البنكية في الجزائر؛ عكست مؤشرات السيولة والربحية لكل من بنك البركة وسوسييتي جينيرال وجود نسب سيولة وربحية مرتفعة طيلة الفترة، إلا أنه لوحظ كلما ارتفعت مؤشرات السيولة انخفضت مؤشرات الربحية والعكس صحيح.

-دراسة "حدة فروحات، عمر الفاروق زرقون & علي بن ساحة"، (سنة 2018) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016))": بحيث تمثلت مشكلة البحث في معرفة ما مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة. فقد هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات قياس مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية، فأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية، في حين عدم وجود هذه الدلالة الإحصائية فيما تعلق بنسبتي التوظيف والسيولة كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة.

-دراسة "أحلام بوعبدلي & عائشة طبي"، (سنة 2015) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014)": بحيث تمثلت مشكلة البحث في معرفة الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مجال إدارة مخاطر السيولة في قطر، وهل هناك أفضلية بينهما. فقد هدفت الدراسة إلى مقارنة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في قطر للفترة 2011-2014 باستعمال تحليل المؤشرات ومقارنات المتوسطات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن البنوك الإسلامية أقل عرضة من البنوك التقليدية لمخاطر السيولة المصرفية.

اتفقت دراستنا مع الدراسة الأولى اتفاقا كليا، من حيث مشكلة البحث والمتمثلة في معرفة مدى الإعتماد على المؤشرات المالية في قياس خطر السيولة بالمؤسسات البنكية، واتفاقا جزئيا مع الدراسة الثانية والثالثة التي تمثلت، إضافة إلى معرفة إستعمال المؤشرات المالية في قياس خطر السيولة، معرفة مدى التوفيق بين السيولة والربحية، أما الدراسة الرابعة تمثلت في معرف الفرق في قياس وإدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية عن طريق استعمال المؤشرات المالية وهو ما يتوافق عموما مع دراستنا، فقط الإختلاف في البلد الذي تنشط فيه تلك البنوك. كما اتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث الهدف في السعي إلى قياس مخاطر السيولة بالمؤسسات البنكية إعتمادا على المؤشرات المالية المحسوبة من

التقارير المالية للبنوك محلة الدراسة خلال فترة الدراسة. ويميز بحثنا أيضا عن الدراسات السابقة هو أننا تناولنا في دراستنا ثلاثة بنوك من أنواع مختلفة من حيث الملكية ومن حيث الجنسية ومن حيث التعامل الشرعي، فقد اخترنا في دراستنا ثلاثة بنوك تجارية تزاول نشاطها في الجزائر، الأولى بنك تجاري عمومي تقليدي، الثانية بنك تجاري مختلط إسلامي، الثالثة بنك تجاري خاص أجنبي إسلامي، كما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أننا تطرقنا إلى مجموعات عديدة عن المؤشرات المالية المستعملة في قياس مخاطر السيولة ثم تحليلها.

2. خطر السيولة في المؤسسات البنكية

تعتبر إدارة السيولة وإدارة المخاطر المتعلقة بها من الاهتمامات الرئيسية للبنوك والمؤسسات المالية.

1.2 مفهوم السيولة وخطر السيولة في المؤسسات البنكية:

يقصد بالسيولة ما تملكه البنوك من نقود في الخزائن والحسابات الجارية في البنوك الأخرى بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة (الأوراق التجارية أذونات الخزينة) (تيم، 2010، صفحة 215).

فالسيولة تعني احتفاظ البنوك بجزء من أصولها في شكل سائل، وذلك يمكنها من مقابلة طلبات السحب، كما أنها تتمكن في ذات الوقت من استغلال ودائعها بما يحقق لها أكبر ربح ممكن مع احتفاظها بنقود كافية لتلبية طلبات سحب المودعين (بلعور و بن سانية، 08-09 نوفمبر 2015، صفحة 3).

إذا، السيولة البنكية هي ما تملكه المؤسسات البنكية من نقد سائل في خزائنها ومن أوراق مالية قابلة للتداول (شبه سائل) إضافة إلى حساباتها الجارية في البنوك الأخرى.

أما بالنسبة لخطر السيولة فهو الخطر الذي يظهر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم بشكل مفاجئ من البنوك، مما تضطر هاته الأخيرة إلى بيع بعض من موجوداتها خلال فترة قصيرة وبأسعار منخفضة، ولكن دون جدوى لتلبية رغبة كل المودعين (العلي، 2013، صفحة 352).

تتمثل مخاطر السيولة في عدم توفر البنك على سيولة كافية تمكنه من إرجاع الأموال لأصحابها في حالة طلبها، وهذا قد يؤدي إلى فقدان الثقة فيه (حريز، عبد الحق، و عبد المالك، 2014، صفحة 65).

وتعني عدم القدرة على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها لمواجهة التزاماتها القصيرة الأمد وتشمل مسحوبات الودائع والطلب على القروض والتسهيلات (الشمري، 2009، صفحة 198).

وهو الخطر الذي ينجم بسبب عدم مقدرة المؤسسات البنكية على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف في إدارة الموجودات والمطلوبات (الصيرفي، 2006، صفحة 67).

وهو عدم قدرة المؤسسات البنكية على مواجهة الطلب على السيولة الناشئ عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم، أو في حصولهم على القروض (عبد الله و الطراد، 2006، صفحة 111).

وهي الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة (طه عبد الرحيم، 2010، صفحة 217).

إذا، تتمثل مخاطر السيولة البنكية في أن البنك لا يستطيع تلبية متطلبات القروض المطلوبة من العملاء، ولا يمكنه الوفاء بالتزامه بسداد الأموال للمودعين بسبب نقص السيولة الكافية، وهو ما يضطره، من جهة، إلى بيع بعض أصوله بأسعار منخفضة على المدى القصير، ومن جهة أخرى، محاولة الحصول على قروض أو ودائع جديدة، وهذا يعود إلى ضعف إدارة الأصول والخصوم، وقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في البنك.

ويرجع سبب تحقق خطر السيولة إلى عدم توقع البنك للحجم الكبير من المسحوبات أو الطلبات على القروض ومن ثم عدم مقدرته على مواجهتها بسبب عجزه عن الوصول إلى النقديات من خلال مصادر جديدة (فارس، 2013، صفحة 108).

2.2 أنواع خطر السيولة:

تصنف أنواع خطر السيولة إلى 5 أنواع كما يلي (عبد الحميد شرون، 2018، الصفحات 144-145): خطر سيولة السوق؛ خطر سيولة التمويل؛ خطر سحب السيولة؛ خطر السيولة الوقتي؛ خطر السيولة المشروطة.

3.2 متطلبات إدارة خطر السيولة في المؤسسات البنكية:

لإدارة خطر السيولة في البنك يتطلب الأمر ما يلي (عبد الحميد شرون، 2018، صفحة 150) (بن حبيب و خالدي، 2015، الصفحات 217-218): تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة؛ مراعاة توافق الآجال بين مدد الودائع ومدد القروض؛ تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة؛ الإدارة الجيدة للموجودات والالتزامات بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية؛ المحافظة على مستوى كاف من الموجودات السائلة؛ وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وآجال استحقاقها؛ فهم خطر السيولة وظروف المحيط الداخلي والخارجي؛ القياس الدائم والمستمر لحجم السيولة المتوفرة والمتوقعة وبالتالي معرفة حجم خطر السيولة المحيط بالمؤسسة البنكية في الأجل القصير والمتوسط، وذلك باستعمال مختلف التقنيات مثل المؤشرات المالية؛ مراقبة خطر السيولة عن طريق تأمين نظام للفحص والمراقبة وأنظمة تدقيق الحسابات (بشنق، 2006، صفحة 196).

4.2 قياس وتقدير خطر السيولة:

يعتبر قياس خطر السيولة من أهم مراحل إدارة مخاطر السيولة، فالقياس يسمح بمعرفة حجم خطر السيولة المحيط بالمؤسسة البنكية، وبالتالي التكهن والمباشرة بالإجراءات والخطوات التي يجب اتباعها في الأجل القريب والمتوسط لعدم وقوع المؤسسة البنكية في نقص السيولة البنكية.

وعلى هذا يجب على البنك إبتكار آلية لقياس ورصد فائض أمواله من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة والأخرى التي ستكون في مقابل التزامات البنك، كما يجب الأخذ في الاعتبار التزامات البنك خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتماد. ومن المهم تقييم احتياجات البنك المستقبلية من الموارد المالية. والعنصر المهم في إدارة مخاطر السيولة هو تقدير احتياجات البنك من السيولة وهناك عدة طرق تم تطويرها لتقدير احتياجات البنك من السيولة، ومن بين هذه الطرق: طريقة مصادر واستخدامات الأموال وطريقة هيكل الأموال وطريقة مؤشرات السيولة (خان و أحمد، 2003، صفحة 44).

5.2 قياس ومراقبة خطر السيولة حسب لجنة بازل:

وضعت لجنة بازل عدة معايير تنظيمية خاصة بإدارة وقياس ومراقبة السيولة، منها ما يتعلق بمبادئ السيولة، ومنها ما يتعلق بوسائل الرقابة على السيولة.

فيما يتعلق بمبادئ السيولة، قامت لجنة بازل بمراجعة مبادئ السلامة لإدارة السيولة في المؤسسات البنكية لسنة 2000 من خلال دليل السيولة يشمل على (عبد الحميد شرون، 2018، صفحة 153): أهمية تشكيل احتمال خطر السيولة؛ الحفاظ على مستوى كافي من السيولة من خلال وسادة من الأصول السائلة؛ ضرورة ضمان تكاليف السيولة الأرباح والمخاطر لكل الأعمال والمشاريع؛ تعريف وقياس مخاطر السيولة، المتضمنة مخاطر السيولة المشروطة؛ الحاجة إلى مخطط تمويل طارئ عملي وقوي؛ إدارة خطر السيولة اليومي؛ الكشف العام لتطوير السوق.

أما فيما يتعلق بوسائل الرقابة على السيولة، فلتعزيز وتقوية التناسق في الإشراف الدولي على خطر السيولة قامت لجنة بازل بتطوير أدوات يستعملها المشرفون لرصد وإدارة خطر السيولة في البنوك، تشمل هذه الأدوات ما يلي (عبد الحميد شرون، 2018، صفحة 155): عدم تطابق الاستحقاق التعاقدي؛ مراقبة تركيز مصادر التمويل؛ الأصول المتاحة غير المرتبطة؛ الوسائل المتعلقة بالسوق للرقابة على السيولة.

3. طريقة المؤشرات المالية لقياس خطر السيولة في المؤسسات البنكية

إن طريقة المؤشرات تعتمد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي يتم من خلالها قياس خطر السيولة في المؤسسات البنكية على حد السواء، حيث تحسب بناءا على بنود الميزانية، يحدد من خلالها وضعية واتجاهات السيولة في البنك. هذه النسب تبين أن البنك يجب أن يكون متأكد من توفر مصادر تمويل قليلة التكلفة في وقت قصير، ويمكن ذلك من خلال امتلاك محفظة أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة (أو بيعها) مثل: احتياطات نقدية، أوراق حكومية وغيرها، وامتلاك خصوم مستقرة. (عبد الحميد شرون، 2018، الصفحات 181-182)

بناءا على البيانات المالية للقوائم المالية للمؤسسات البنكية، هناك عدة مؤشرات ونسب مالية يمكن الاعتماد عليها لقياس خطر السيولة وتحليلها وتوجيه إدارة خطر السيولة، فبعد الإطلاع والمسح الشامل للعديد من المستندات والمواضيع الورقية والإلكترونية ذات الصلة بالموضوع، يمكننا تقسيم تلك المؤشرات إلى أربعة مجموعات كالتالي: مجموعة خاصة باستخدامات التوظيف السائلة وشبه السائلة؛ مجموعة خاصة باستخدامات التوظيف غير السائلة على شكل قروض؛ مجموعة خاصة باستخدامات التوظيف غير السائلة على شكل استثمارات في أصول مالية؛ مجموعة خاصة باستخدامات التوظيف بصفة عامة.

1.3 مجموعة خاصة باستخدامات التوظيف السائلة وشبه السائلة:

وهي مجموعة المؤشرات المالية التي تقيس مدى قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته إعتمادا على الأموال السائلة وشبه السائلة التي يحوز عليها، من أهم تلك المؤشرات نجد:

- نسبة التغطية النقدية: وتحسب وفق العلاقة التالية: الأصول السائلة / إجمالي الأصول.
- نسبة الرصيد النقدي (السيولة الفورية) 1: وتحسب وفق العلاقة التالية: الأصول السائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل.
- نسبة الرصيد النقدي (السيولة الفورية) 2: وتحسب وفق العلاقة التالية: الأصول السائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن).
- نسبة الأصول شبه السائلة إلى الودائع: وتحسب وفق العلاقة التالية: أصول شبه سائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن).
- نسبة الأصول شبه السائلة إلى الودائع والتمويلات قصيرة الأجل: وتحسب وفق العلاقة التالية: أصول شبه سائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل.

- نسبة الأصول شبه السائلة إلى مجموع الأصول: وتحسب وفق العلاقة التالية: أصول شبه سائلة / مجموع الأصول.
- نسبة السيولة العامة 1: وتحسب وفق العلاقة التالية: الأصول السائلة وشبه السائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل.
- نسبة السيولة العامة 2: وتحسب وفق العلاقة التالية: الأصول السائلة وشبه السائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن).
- نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى مجموع الأصول: وتحسب وفق العلاقة التالية: الأصول السائلة وشبه السائلة / مجموع الأصول.
- نسبة النقدية إلى التمويلات قصيرة الأجل: وتحسب وفق العلاقة التالية: الأصول السائلة / التمويلات قصيرة الأجل.
- نسبة النقدية وشبه النقدية إلى التمويلات قصيرة الأجل: وتحسب وفق العلاقة التالية: الأصول السائلة وشبه السائلة / التمويلات قصيرة الأجل.

2.3 مجموعة خاصة باستخدامات التوظيف غير السائلة على شكل قروض:

وهي مجموعة المؤشرات المالية التي تقيس مدى قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته إعتمادا على الأموال غير السائلة على شكل قروض أي أصول التوظيف المقرضة المجمدة لأكثر من سنة، من أهمها نجد:

- نسبة القروض إلى إجمالي الأصول: وتحسب وفق العلاقة التالية: القروض (مؤسسات مالية وزبائن) / إجمالي الأصول.
- نسبة القروض إلى الودائع والتمويلات قصيرة الأجل: وتحسب وفق العلاقة التالية: القروض (مؤسسات مالية وزبائن) / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل.
- معدل ما بين البنوك (معدل اقراض ودائع واقتراضات المؤسسات المالية): وتحسب وفق العلاقة التالية: الأموال الممنوحة لبنوك أخرى / الأموال المقترضة من بنوك أخرى.
- معدل ما بين الزبائن (معدل اقراض ودائع الزبائن): وتحسب وفق العلاقة التالية: القروض للزبائن / الودائع من الزبائن.
- معدل اقراض الودائع (نسبة التوظيف): وتحسب وفق العلاقة التالية: القروض (مؤسسات مالية وزبائن) / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن).

3.3 مجموعة خاصة باستخدامات التوظيف على شكل استثمارات في أصول مالية:

وهي مجموعة المؤشرات المالية التي تقيس مدى قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته إعتمادا على الأموال الموظفة على شكل استثمارات (أصول مالية) لتحقيق الربح، من أهم تلك المؤشرات نجد:

- نسبة توظيف الاستثمارات: وتحسب وفق العلاقة التالية: استثمارات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل / ديون على شكل استثمارات مالية.
- نسبة توظيف الاستثمارات في الأجل القصير: وتحسب وفق العلاقة التالية: استثمارات قصيرة الأجل / ديون على شكل استثمارات مالية.
- نسبة توظيف الاستثمارات في الأجل المتوسط والطويل: وتحسب وفق العلاقة التالية: استثمارات متوسطة وطويلة الأجل / ديون على شكل استثمارات مالية.

4.3 مجموعة خاصة باستخدامات التوظيف:

وهي مجموعة المؤشرات المالية التي تقيس مدى قدرة البنك على مواجهة إلتزاماته إعتمادا على الأموال السائلة وشبه السائلة وغير السائلة التي يحوز عليها، من أهم تلك المؤشرات نجد:

- نسبة استخدامات التوظيف غير السائلة إلى موارد التوظيف غير السائلة: وتحسب وفق العلاقة التالية: القروض والاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل / الودائع وديون الاستثمارات.
- المعدل النقدي: وتحسب وفق العلاقة التالية: الأصول السائلة والقروض لمؤسسات مالية / اقتراضات وودائع مؤسسات مالية وزبائن.
- نسبة استخدامات التوظيف العامة إلى إجمالي الأصول: وتحسب وفق العلاقة التالية: السيولة السائلة وشبه السائلة والقروض والاستثمارات إلى غاية الاستحقاق / إجمالي الأصول.
- نسبة استخدامات التوظيف إلى موارد التوظيف: وتحسب وفق العلاقة التالية: السيولة السائلة وشبه السائلة والقروض / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) وتمويلات قصيرة الأجل.
- نسبة استخدامات التوظيف العامة إلى موارد التوظيف العامة: وتحسب وفق العلاقة التالية: السيولة السائلة وشبه السائلة والقروض (مؤسسات مالية وزبائن) والاستثمارات إلى غاية الاستحقاق / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) وتمويلات قصيرة الأجل وديون الاستثمارات.
- نسبة استخدامات التوظيف السائلة إلى استخدامات التوظيف غير السائلة: وتحسب وفق العلاقة التالية: (الأصول السائلة وشبه السائلة) / (القروض والاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل).

- نسبة موارد التوظيف السائلة إلى موارد التوظيف غير السائلة: وتحسب وفق العلاقة التالية: (تمويلات قصيرة الأجل) / (قروض وودائع وديون الاستثمارات).

4. قياس خطر السيولة للبنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري

سنقوم بقياس وتقييم مخاطر السيولة في كل من البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري عن طريق بعض المؤشرات المالية التي تطرقنا لها سابقا، وقبل حساب هذه المؤشرات قمنا باستخراج مجموعة من البيانات المالية من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية 2019 من الموقع الإلكتروني لكل بنك (ما عدا بنك البركة الجزائري الذي لم يتم الإفصاح بعد عن بياناته المالية لسنة 2019 في موقعه الإلكتروني).

البيانات المالية التي قمنا باستخراجها من البيانات المالية هي: الأصول السائلة (الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، الحساب الجاري البريدي)؛ الأصول شبه السائلة (أصول مالية مملوكة لغرض التعامل، أصول مالية جاهزة للبيع)؛ الأصول غير السائلة (قروض وحسابات على الهيئات المالية، قروض وحسابات على الزبائن، أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق)؛ إجمالي الأصول؛ تمويلات قصيرة الأجل (البنك المركزي)؛ اقتراضات وودائع المؤسسات المالية (ديون تجاه الهيئات المالية) والزبائن (ديون تجاه الزبائن)؛ ديون على شكل استثمارات (ديون ممثلة بورقة مالية).

1.4 استخراج وتفريغ البيانات المالية من القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة:

سنقوم باستخراج البيانات المالية التي نحتاجها من أجل حساب المؤشرات الخاصة بقياس مخاطر السيولة البنكية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019، ثما قمنا بترتيبها وتبويبها، باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013، حسب عناصر الميزانية (أصول التوظيف السائلة وشبه السائلة وغير السائلة وعلى شكل استثمارات، خصوم التوظيف السائلة وغير السائلة وعلى شكل ديون استثمارات استثمارات) المستعملة في حساب المؤشرات لقياس مخاطر السيولة كالتالي:

جدول رقم (01): تطور السيولة السائلة خلال الفترة 2015-2019 (مليار دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
BNA	325 841	305 735	298 863	337 317	431 208	339 793
	2,39%	-6,17%	-2,25%	12,87%	27,83%	
AL-BARAKA	89,962	89,903	99,616	105,022		96,126
	20,51%	-0,07%	10,80%	5,43%		
AL-SALAM	15,852	18,923	34,846	27,980	27,584	25,037
	41,26%	19,38%	84,15%	-19,70%	-1,42%	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ تطور السيولة النقدية لكل البنوك محل الدراسة، خاصة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بزيادة قدرها 27,83%، أما بنك البركة فكانت أعلى نسبة تطور سنة 2015 عرفت بعدها تراجع ضئيل ثم تطور، فيما كانت أعلى نسبة تطور ببنك السلام سنة 2017 عرفت بعدها تراجع خلال سنتي 2018 و2019، وهذا يدل على حسن تحكم كل المصارف في إدارة السيولة، والملاحظ أن حجم السيولة في البنك الوطني الجزائري خلال جميع السنوات هي أضعاف مضاعفة مقارنة بالبنكين الآخرين وهذا راجع، من جهة، إلى أن البنك الوطني الجزائري هو بنك تجاري عمومي يحظى بالدعم المالي من طرف الدولة، ومن جهة أخرى، إلى كبر حجم إجمالي أصوله والمرتبط بكبر حجم رأسماله والودائع من المؤسسات المالية والزبائن.

جدول رقم (02): تطور السيولة شبه السائلة خلال الفترة 2015-2019 (مليار دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
BNA	234 936	788 083	265 054	379 544	406 162	414 756
	1,89%	235,45%	-66,37%	43,19%	7,01%	
AL-BARAKA	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	00%	00%	00%	00%		
AL-SALAM	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	00%	00%	00%	00%	00%	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ وجود وتطور السيولة شبه النقدية فقط في البنك الوطني الجزائري، خاصة سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بزيادة قدرها 235,45%، عرفت بعدها تراجع ثم تطور حتى سنة 2019، وهذا يدل على اهتمام البنك بالاستثمار

في الأصول المالية على المدى القصير وتعامله بالأوراق التجارية المخصومة، أما بالنسبة للبنكين الآخرين فتنعدم الاستثمارات قصيرة الأجل في جميع السنوات وذلك نظرا لإكتفائهم بتعاملاتهم فقط، و/أو عدم مخاطرتهم في الاستثمارات المالية القصيرة الأجل في شركات أخرى، و/أو الطابع التشاركي (الإسلامي) لهم والذي يمنعهم من التعامل بالسندات، و/أو نظرا لعدم فاعلية السوق المالية (البورصة) الجزائرية.

جدول رقم (03): تطور القروض للبنوك خلال الفترة 2015-2019 (مليار دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
BNA	503 339	166 797	277 338	407 271	419 512	354 851
	812,75%	-66,86%	66,27%	46,85%	3,01%	
AL-BARAKA	2,357	3,180	3,124	2,300		2,740
	-1,05%	34,93%	-1,77%	-26,37%		
AL-SALAM	0,083	0,211	0,848	0,277	0,515	0,387
	29,63%	153,41%	302,42%	-67,36%	86,17%	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ تطور السيولة غير السائلة على شكل قروض للبنوك لكل البنوك محل الدراسة، خاصة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بزيادة قدرها 812,75% لينخفض حجمها بعد ذلك ثم تعيد الإرتفاع تدريجيا لغاية سنة 2019، أما بنك البركة فكانت أعلى نسبة تطور سنة 2016 عرفت بعدها تراجع ملحوظ، فيما كانت أعلى نسبة تطور ببنك السلام سنة 2017 عرفت بعدها تراجع كبير سنة 2018 ثم تطور ملحوظ سنة 2019، وهذا راجع إلى ضرورة التعامل في إطار الإقراض ما بين البنوك، والملاحظ أن حجم الإقراض للبنوك في البنك الوطني الجزائري خلال جميع السنوات هي أضعاف مضاعفة مقارنة بالبنكين الآخرين، وهذا راجع إلى حجم التعاملات (خاصة عملية الإقراض) ما بين هذا البنك والبنوك الأخرى (خاصة البنوك التجارية العمومية)، من جهة، وإلى حجم أصوله الكبير، من جهة أخرى.

جدول رقم (04): تطور السيولة غير السائلة (قروض للزبائن) خلال الفترة 2015-2019

مليار د ج					
البنك	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
BNA	1 515 053	1 384 912	1 622 181	1 806 662	2 044 508
	-17,29%	-8,59%	17,13%	11,37%	13,16%
AL-BARAKA	94,097	107,531	136,553	154,160	
	20,26%	14,28%	26,99%	12,89%	
AL-SALAM	21,268	29,377	45,454	75,340	95,583
	-5,68%	38,13%	54,73%	65,75%	26,87%

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ تطور السيولة غير السائلة على شكل قروض للزبائن لكل البنوك محل الدراسة، خاصة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري سنة 2019 أين وصل حجم القروض الممنوحة للزبائن 2044508 مليار دج، أما بنك البركة فكانت أعلى قيمة سنة 2018 ب 154,160 مليار دج، فيما كانت أعلى قيمة ببنك السلام سنة 2019 ب 95,583 مليار دج، وهذا راجع إلى سياسة الإقراض للزبائن التي ينتهجها كل بنك، والملاحظ أن حجم الإقراض للزبائن في البنك الوطني الجزائري خلال جميع السنوات هي أضعاف مضاعفة مقارنة بالبنكين الآخرين، وهذا راجع إلى تنوع وكبر حجم التعاملات والمنتوجات الإئتمانية الموجهة للزبائن.

جدول رقم (05): تطور الاستثمارات خلال الفترة 2015-2019 (مليار دج)

البنك	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**المتوسط الحسابي**
BNA	14 044	14 044	194 044	14 044	14 044	50 044
	0,08%	0,00%	1281,70%	-92,76%	0,00%	
AL-BARAKA	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	00%	00%	00%	00%		
AL-SALAM	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	00%	00%	00%	00%	00%	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ وجود وتطور السيولة غير السائلة على شكل استثمارات فقط في البنك الوطني الجزائري، خاصة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بزيادة قدرها 1281,70%، عرفت بعدها تراجع إلى الحجم السابق (سنة 2015 و2016) خلال سنتي 2018 و2019، وهذا يدل على اهتمام البنك بالاستثمار في الأصول المالية على المدى المتوسط والطويل،

أما بالنسبة للبنكين الآخرين فتنعدم الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل في جميع السنوات وذلك نظرا لإكتفائهم بتعاملاتهم فقط، و/أو عدم مخاطرتهم في الاستثمارات المالية المتوسطة والطويلة في شركات أخرى، و/أو الطابع التشاركي (الإسلامي)، و/أو نظرا لعدم فاعلية السوق المالية (البورصة) الجزائرية.

جدول رقم (06): تطور مجموع الأصول خلال الفترة 2015-2019 (مليار دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019
BNA	2 719 081	2 843 371	2 828 633	3 082 299	3 491 983
	3,76%	4,57%	-0,52%	8,97%	13,29%
AL-BARAKA	193,573	210,344	248,633	270,996	
	18,92%	8,66%	18,20%	8,99%	
AL-SALAM	40,575	53,104	85,775	110,109	131,019
	11,75%	30,88%	61,52%	28,37%	18,99%

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ تطور مجموع الأصول لكل البنوك محل الدراسة، خاصة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري سنة 2019 أين وصل حجم مجموع أصوله 3491983 مليار دج، أما بنك البركة فكانت أعلى قيمة سنة 2018 ب 270,996 مليار دج، فيما كانت أعلى قيمة ببنك السلام سنة 2019 ب 131,019 مليار دج، وهذا راجع إلى زيادة أنشطة البنوك من سنة لأخرى، والملاحظ، مثل كل الملاحظات السابقة، أن حجم الأصول في البنك الوطني الجزائري خلال جميع السنوات هي أضعاف مضاعفة مقارنة بالبنكين الآخرين، وهذا راجع إلى تنوع وكبر حجم التعاملات التي يقوم بها البنك، من جهة، وإلى حجم رأس ماله الكبير، من جهة أخرى.

جدول رقم (07): تطور التمويلات قصيرة الأجل خلال الفترة 2015-2019 (مليار دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
BNA	0	340 355	0	0	0	68 071
	00%		-100%	00%	00%	
AL-BARAKA	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000
	00%	00%	00%	00%		
AL-SALAM	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	00%	00%	00%	00%	00%	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ وجود تمويلات قصيرة الأجل فقط في البنك الوطني الجزائري وفقط سنة 2016 بمقدار 340355 مليار دج، وهذا يدل على وجود أرصدة جارية مدينة (سلفات قصيرة الأجل) للبنك الوطني الجزائري إتجاه البنك المركزي سنة 2016.

جدول رقم (08): تطور ودائع مؤسسات مالية خلال الفترة 2015-2019 (مليار دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
BNA	419 634	195 742	158 992	243 452	454 327	294 429
	157,78%	-53,35%	-18,77%	53,12%	86,62%	
AL-BARAKA	0,014	0,014	0,052	0,111		0,048
	0,93%	-0,04%	264,44%	112,17%		
AL-SALAM	0,000	0,000	0,016	0,053	0,117	0,037
	00%	00%		231,53%	120,21%	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ تطور اقتراضات وودائع مؤسسات مالية لكل البنوك محل الدراسة، خاصة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بزيادة قدرها 157,78% لينخفض حجمها بعد ذلك ثم تعيد الإرتفاع تدريجيا لغاية سنة 2019 لتصبح عند 454327 مليار دج، أما بنك البركة فكانت أعلى قيمة سنة 2018 بمقدار 0,111 مليار دج، فيما كانت أعلى قيمة ببنك السلام سنة 2019 بمقدار 0,117 مليار دج، وهذا راجع إلى ضرورة التعامل في إطار الإقتراض ما بين البنوك، والملاحظ أن حجم الإقتراض من البنوك في البنك الوطني الجزائري خلال جميع السنوات هي أضعاف مضاعفة مقارنة بالبنكين الآخرين، وهذا راجع إلى حجم التعاملات (خاصة عملية الإقتراض) ما بين هذا البنك والبنوك الأخرى (خاصة البنوك التجارية العمومية).

جدول رقم (09): تطور ودائع زبائن خلال الفترة 2015-2019 (مليار دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019
BNA	1 732 218	1 673 845	1 834 456	1 982 926	2 103 525
	-0,59%	-3,37%	9,60%	8,09%	6,08%
AL-BARAKA	119,025	133,536	164,850	176,343	
	21,69%	12,19%	23,45%	6,97%	
AL-SALAM	19,408	29,084	53,717	70,615	84,672
	25,94%	49,86%	84,70%	31,46%	19,91%

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ تطور ودائع الزبائن لكل البنوك محل الدراسة، خاصة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري سنة 2019 أين وصل حجم الودائع من الزبائن 2103525 مليار دج، أما بنك البركة فكانت أعلى قيمة سنة 2018 ب 176,343 مليار دج، فيما كانت أعلى قيمة ببنك السلام سنة 2019 ب 84,672 مليار دج، وهذا راجع إلى سياسة إستقطاب ودائع الزبائن التي ينتهجها كل بنك، والملاحظ أن حجم الودائع من الزبائن في البنك الوطني الجزائري خلال جميع السنوات هي أضعاف مضاعفة مقارنة بالبنكين الآخرين، وهذا راجع إلى الثقة التي يحظى بها البنك وسط العملاء والزبائن، خاصة الشركات الاقتصادية العمومية، نظير الخدمات التي يقدمها.

جدول رقم (10): تطور ديون على شكل استثمارات خلال الفترة 2015-2019 (مليار دج)

البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
BNA	19 020	14 246	16 429	18 685	22 641	18 204
	1,72%	-25,10%	15,32%	13,74%	21,17%	
AL-BARAKA	35,537	36,602	43,042	47,541		40,681
	6,51%	3,00%	17,60%	10,45%		
AL-SALAM	4,277	5,428	10,925	14,816	19,120	10,913
	5,85%	26,89%	101,29%	35,62%	29,05%	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019

من خلال ميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ وجود وتطور ديون على شكل استثمارات مالية متوسطة وطويلة الأجل في كل البنوك محل الدراسة، خاصة سنة 2019 بالنسبة للبنك الوطني الجزائري بمقدار 22641 مليار دج، وبنك البركة سنة 2018 بمقدار 47,541 مليار دج، وبنك السلام بمقدار 19,120 مليار دج سنة 2019، وهذا يدل على اهتمام البنوك محل الدراسة باستقطاب أموال على شكل ديون استثمارات مالية (كمصدر تمويل) متوسطة وطويلة الأجل.

2.4 حساب وتحليل أهم المؤشرات التي تقيس مخاطر السيولة للبنوك محل الدراسة:

سنقوم فيما يلي بحساب وتحليل أهم المؤشرات التي تقيس مخاطر السيولة للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019، ومن أجل تسهيل العملية سنقوم بتلخيص هاته المؤشرات، باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013، في الجدول الموالي لجميع سنوات الدراسة.

جدول رقم (11): أهم مؤشرات قياس مخاطر السيولة خلال الفترة 2015-2019

المؤشر	البنك	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي
RL1	BNA	11,98%	10,75%	10,57%	10,94%	12,35%	11,35%
	AL-BARAKA	46,47%	42,74%	40,07%	38,75%		41,63%
	AL-SALAM	39,07%	35,63%	40,63%	25,41%	21,05%	29,76%
RL2	BNA	20,62%	38,47%	19,94%	23,26%	23,98%	25,21%
	AL-BARAKA	46,47%	42,74%	40,07%	38,75%		41,63%
	AL-SALAM	39,07%	35,63%	40,63%	25,41%	21,05%	29,76%
RL3	BNA	15,14%	13,83%	14,99%	15,15%	16,86%	15,25%
	AL-BARAKA	75,57%	67,32%	60,41%	59,52%		64,74%
	AL-SALAM	81,68%	65,06%	64,85%	39,59%	32,53%	48,58%
RL4	BNA	26,06%	49,50%	28,29%	32,20%	32,74%	33,87%
	AL-BARAKA	75,57%	67,32%	60,41%	59,52%		64,74%
	AL-SALAM	81,68%	65,06%	64,85%	39,59%	32,53%	48,58%
RL5	BNA	74,23%	54,57%	67,15%	71,83%	70,56%	67,81%
	AL-BARAKA	49,83%	52,63%	56,18%	57,74%		54,50%
	AL-SALAM	52,62%	55,72%	53,98%	68,67%	73,35%	63,95%

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للفترة 2015-2019، وباستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

بيان مؤشرات خطر السيولة:

- RL1 : نسبة التغطية النقدية = الأصول السائلة / إجمالي الأصول. هذا المؤشر يقيس نسبة السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك من إجمالي أصوله، وكلما إرتفعت النسبة قل خطر السيولة.
- RL2 : نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى مجموع الأصول = الأصول السائلة وشبه السائلة / مجموع الأصول. هذا المؤشر يقيس نسبة السيولة النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها البنك من إجمالي أصوله، وكلما إرتفعت النسبة قل خطر السيولة.
- RL3 : نسبة الرصيد النقدي (السيولة الفورية) 1 = الأصول السائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل. هذا المؤشر يقيس نسبة مواجهة سحب الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على السيولة النقدية الحالية، وكلما إرتفعت النسبة قل خطر السيولة.

- RL4 : نسبة السيولة العامة 1 = الأصول السائلة وشبه السائلة / الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل. هذا المؤشر يقيس نسبة مواجهة سحب الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على السيولة النقدية وشبه النقدية، وكلما إرتفعت النسبة قل خطر السيولة.
- RL5 : نسبة القروض إلى إجمالي الأصول = القروض (مؤسسات مالية وزبائن) / إجمالي الأصول. هذا المؤشر يقيس نسبة السيولة المجمدة، على شكل قروض لأكثر من سنة، من طرف البنك من إجمالي أصوله، وكلما إرتفعت النسبة زاد التعرض لخطر السيولة.

لمزيد من التوضيح بغية التعليق الدقيق للجدول السابق نستعين بالأشكال الموالية في التحليل.

شكل رقم (01): نسبة التغطية النقدية

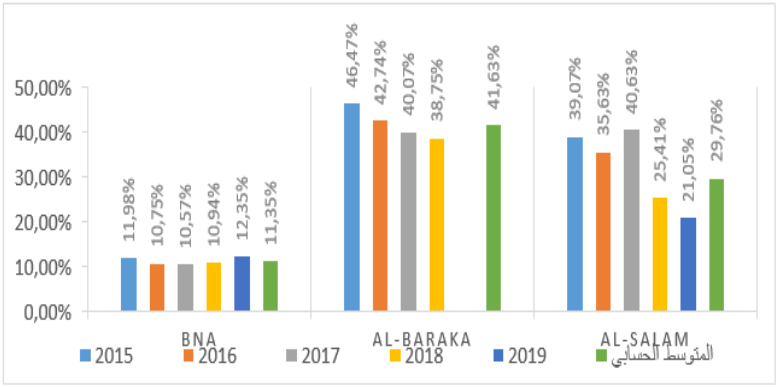

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة التغطية النقدية نتائج جد إيجابية بالنسبة لبنك البركة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 41,63% وهذا يوحي أن البنك لم يواجه أي مخطر من مخاطر السيولة البنكية خلال فترة الدراسة، أما بنك السلام فأظهر المؤشر نتائج مقبولة عموما خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 29,76% وهذا يعني أن البنك استطاع عموما مواجهة مخاطر السيولة خلال تلك المدة، أما بالنسبة للبنك الأخير وهو البنك الوطني الجزائري فقد أظهر المؤشر نتائج غير مقبولة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 11,35% وهذا يعني أن البنك كان معرض على الدوام خلال كل سنوات الدراسة لمخاطر سيولة (نلاحظ تقارب النسبة خلال كل سنوات الدراسة).

شكل رقم (02): نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى مجموع الأصول

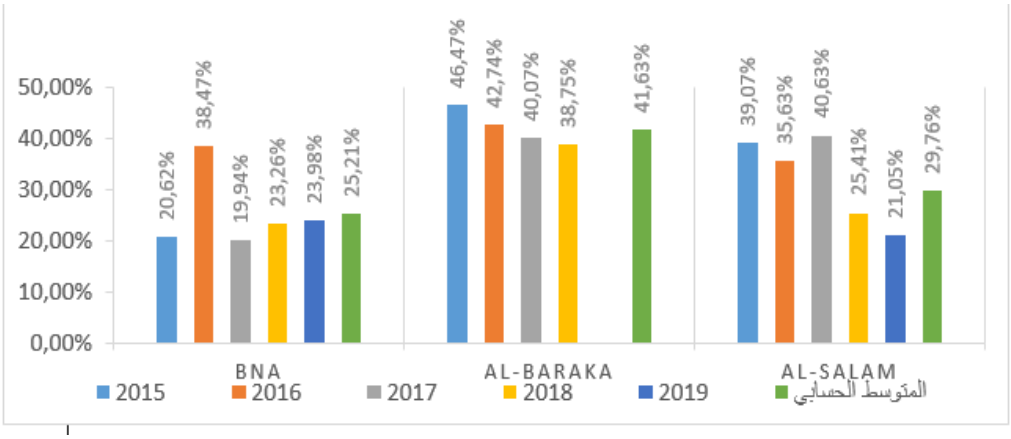

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى مجموع الأصول نتائج جد إيجابية بالنسبة لبنك البركة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 41,63% وهذا يوحي أن البنك لم يواجه أي مخطر من مخاطر السيولة البنكية خلال فترة الدراسة، أما بنك السلام فأظهر المؤشر نتائج مقبولة عموما خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 29,76% وهذا يعني أن البنك استطاع عموما مواجهة مخاطر السيولة خلال تلك المدة، إن مقدار نسبة هذا المؤشر هي نفسها مقدار نسبة التغطية النقدية لكل من بنك البركة وبنك السلام وذلك راجع كما لاحظنا سابقا إلى عدم حيازتهما على سيولة شبه نقدية، أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فقد أظهر المؤشر نتائج مقبولة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 25,21% وهذا يعني أن البنك استطاع نوعا ما مواجهة مخاطر سيولة بالإستعانة بالسيولة شبه النقدية.

شكل رقم (03): نسبة الرصيد النقدي (السيولة الفورية) 1

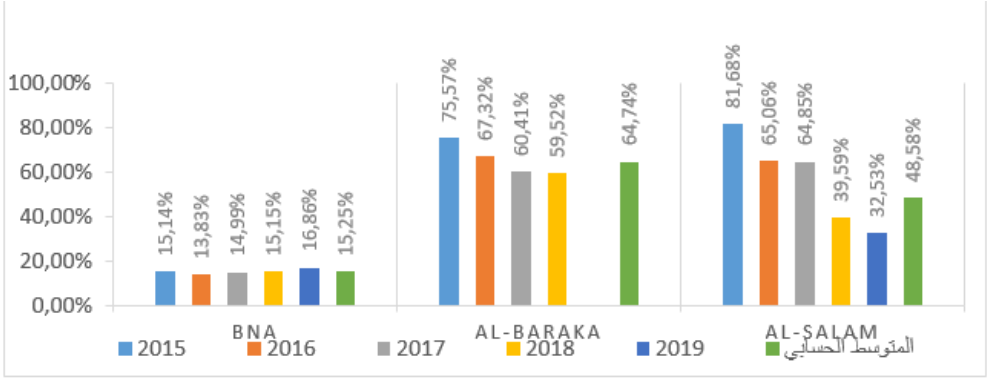

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة الرصيد النقدي 1 نتائج جد إيجابية بالنسبة لبنك البركة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 64,74%، وهذا يعني أن البنك يستطيع مواجهة 64,74% من سحوبات الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على سيولته النقدية، وهذا يوحي أن البنك لم يواجه أي مخطر من مخاطر السيولة البنكية خلال فترة الدراسة، أما بنك السلام فأظهر المؤشر نتائج مقبولة عموما خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 48,58%، وهذا يعني أن البنك يستطيع مواجهة 48,58% من سحوبات الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على سيولته النقدية، وهذا يوحي أن البنك استطاع عموما مواجهة مخاطر السيولة خلال تلك المدة، أما بالنسبة للبنك الأخير وهو البنك الوطني الجزائري فقد أظهر المؤشر نتائج غير مقبولة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 15,25%، وهذا يعني أن البنك يستطيع مواجهة فقط 15,25% من سحوبات الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على سيولته النقدية، وهذا يوحي أن البنك كان معرض على الدوام خلال كل سنوات الدراسة لمخاطر سيولة (نلاحظ تقارب النسبة خلال كل سنوات الدراسة).

شكل رقم (04): نسبة السيولة العامة 1

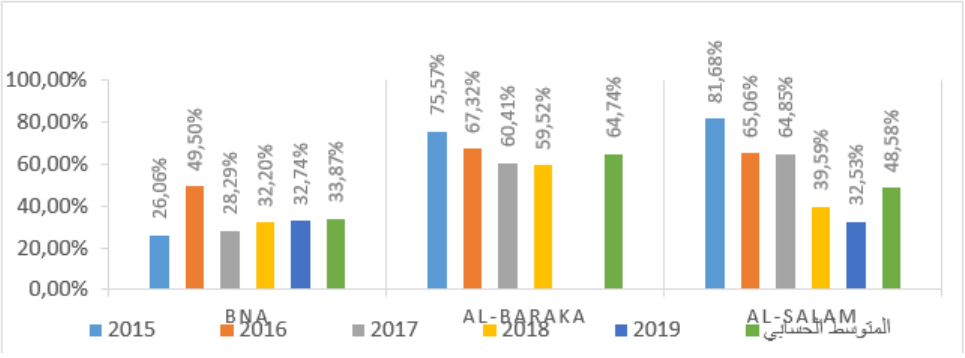

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة السيولة العامة 1 نتائج جد إيجابية بالنسبة لبنك البركة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 64,74%، وهذا يعني أن البنك يستطيع مواجهة 64,74% من سحوبات الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على سيولته النقدية وشبه النقدية، وهذا يوحي أن البنك لم يواجه أي مخطر من مخاطر السيولة البنكية خلال فترة الدراسة، أما بنك السلام فأظهر المؤشر نتائج مقبولة عموما خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 48,58%، وهذا يعني أن البنك يستطيع مواجهة 48,58% من سحوبات الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة

الأجل إعتمادا على سيولته النقدية وشبه النقدية، وهذا يوحي أن البنك استطاع عموما مواجهة مخاطر السيولة خلال تلك المدة، إن مقدار نسبة هذا المؤشر هي نفسها مقدار نسبة الرصيد النقدي 1 لكل من بنك البركة وبنك السلام وذلك راجع كما لاحظنا سابقا إلى عدم حيازتهما على سيولة شبه نقدية، أما بالنسبة للبنك الأخير وهو البنك الوطني الجزائري فقد أظهر المؤشر نتائج متوسطة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 33,87%، وهذا يعني أن البنك يستطيع مواجهة 33,87% من سحوبات الودائع (مؤسسات مالية وزبائن) والتمويلات قصيرة الأجل إعتمادا على سيولته النقدية وشبه النقدية، وهذا يوحي أن البنك يستطيع تجاوز خطر السيولة إعتمادا على سيولته شبه النقدية إضافة لسيولته النقدية.

رقم (05): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

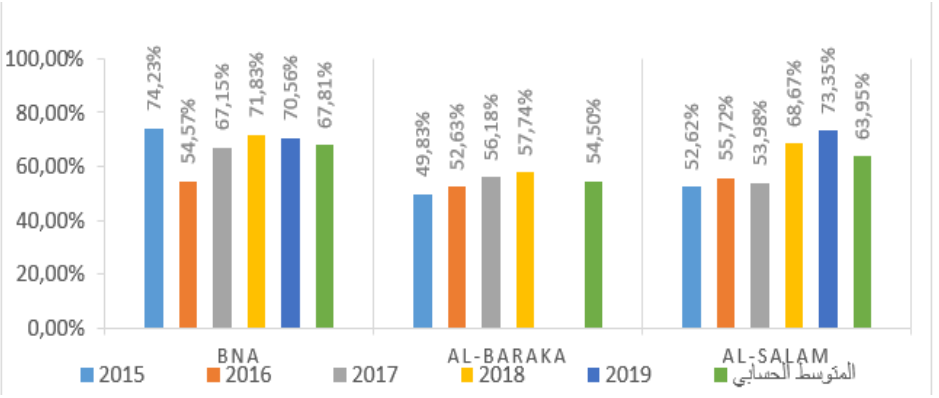

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال تطبيق مايكروسوفت إكسل Microsoft Excel 2013

من خلال الشكل أعلاه، أظهر مؤشر نسبة القروض إلى إجمالي الأصول نتائج جد إيجابية بالنسبة لبنك البركة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 54,50%، وهذا يعني أن ما يقارب فقط نصف أصول البنك مجمدة على شكل قروض لمدة تفوق السنة، وهذا يوحي أن البنك لم يواجه أي مخطر من مخاطر السيولة البنكية خلال فترة الدراسة، أما بنك السلام فأظهر المؤشر نتائج مقبولة عموما خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 63,95%، وهذا يعني أن تلك النسبة تمثل أصول البنك المجمدة على شكل قروض لمدة تفوق السنة، وهذا يوحي أن البنك استطاع عموما مواجهة مخاطر السيولة خلال تلك المدة، أما بالنسبة للبنك الأخير وهو البنك الوطني الجزائري فقد أظهر المؤشر نتائج متوسطة خلال مدة الدراسة بمتوسط حسابي قدره 67,81%، وهذا يعني أن تلك النسبة تمثل أصول البنك المجمدة على شكل قروض لمدة تفوق السنة، وهذا يوحي أن البنك استطاع نوعا ما مواجهة مخاطر سيولة، وكما لاحظنا سابقا يعزى ذلك للسيولة الشبه نقدية التي يحتفظ بها لمواجهة طوارئ نقص السيولة البنكية.

5. خاتمة:

بغية مواجهة البنوك لخطر السيولة في الوقت المناسب وجب عليها وضع استراتيجيات واضحة وسليمة وصارمة لخطة سيولة فعالة تهدف لتعريف وقياس وتحليل ومراقبة السيولة الموجودة لديها بشتى أشكالها، والذي يكون من خلال معايير تنظيمية داخلية متعامل بها في البنوك، أو المفروضة على هاته الأخيرة من قبل السلطات الاشرافية والرقابية المحلية كالبنوك المركزية والمجالس الرقابية، والدولية كالهيئات البنكية الدولية مثل لجنة بازل. لقد تم التعرف من خلال هذا البحث على أهم المؤشرات المالية التي تعتبر من أهم التقنيات والأساليب الحديثة لقياس وإدارة خطر السيولة على مستوى البنوك.

وعليه، لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من **النتائج** النظرية والتطبيقية كالتالي:

- لإدارة مخاطر السيولة البنكية يجب على المؤسسات البنكية والمالية قياسها بدقة ووضوح؛
- هناك عدة تقنيات حديثة لقياس مخاطر السيولة من أهمها طريقة المؤشرات المالية؛
- لحساب المؤشرات المالية يتم الإستعانة بالقوائم المالية للبنك خاصة قائمة الميزانية؛
- المؤشرات المالية لقياس خطر السيولة كثيرة وعديدة وهي تقسم إلى مجموعات، منها ما يخص الأصول السائلة وشبه السائلة ومنها ما يخص الأصول غير السائلة ومنها ما يخص الأصول الموظفة كلها؛
- كل مؤشر يقيس خطر السيولة له دلالة خاصة به وما يجب إتباعه لتفادي الخطر، فهناك مؤشرات يجب أن تكون مرتفعة لتفادي خطر السيولة وهناك مؤشرات يجب أن تكون منخفضة لتفادي الخطر؛
- بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، لاحظنا خلال فترة الدراسة تطور نشاطه، إلا أنه كان يعاني من نقص في السيولة النقدية، وقد استطاع نوعا ما تجاوز الخطر بالإعتماد على السيولة شبه النقدية لديه؛
- أما بالنسبة للبنك البركة الجزائري، لاحظنا خلال فترة الدراسة، تطور النشاط البنكي له، كما أنه استطاع مواجهة خطر السيولة بفعالية بالإعتماد على السيولة النقدية التي كانت لديه؛
- بالنسبة لمصرف السلام الجزائري، فقد لاحظنا خلال هاته الفترة تطور ملحوظ في نشاطه، كما أنه استطاع مواجهة خطر السيولة بالإعتماد على السيولة النقدية التي كانت لديه؛

تبعا للنتائج المتحصل عليها من هذا البحث يمكننا **تأكيد أو عدم تأكيد فرضيات** البحث كالتالي:

- الفرضية الأولى: من أجل تفادي المؤسسات البنكية والمالية لخطر السيولة يجب عليها اتباع خطة سيولة استراتيجية سليمة وفعالة والتي لا تكون إلا بقياس خطر السيولة بكل دقة ووضوح وفي الوقت المناسب. **(تم تأكيد الفرضية الأولى)**

- الفرضية الثانية: إن المؤشرات المالية المستعملة في قياس مخاطر السيولة، تصلح في قياس خطر السيولة في كل من البنك الوطني الجزائري وبنك البركة الجزائر ومصرف السلام الجزائري، فقد ظهرت نتائج جد إيجابية بالنسبة لبنك البركة ونتائج مرضية بالنسبة لبنك السلام ونتائج متوسطة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، فيما يخص مواجهة خطر السيولة. **(تم تأكيد الفرضية الثالثة)**

وفي الأخير تم تقديم مجموعة من الاقتراحات للعمل بها بالبنوك الجزائرية خاصة البنوك محل الدراسة، كما يلي:

- ضرورة إدارة مخاطر السيولة بكل الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على السيولة؛
- من أجل إدارة مخاطر السيولة يجب قياسها ومراقبتها بإستعمال أحدث الأدوات مثل طريقة المؤشرات؛
- على البنك الوطني الجزائري إتباع خطة السيولة فعالة، لتفادي الوقوع في المخاطر المحيطة بها؛
- على كل من بنك البركة وبنك السلام المضي قدما في تطوير أساليب إدارة مخاطر السيولة.

6. قائمة المراجع:

- أحلام بوعبدلي، و عائشة طبي. (2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014). *مجلة رؤى اقتصادية، 5*(8)، 120-103. doi:10.12816/0012051
- أسعد حميد العلي. (2013). *إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)* (الإصدار الأول). الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع.
- حدة فروحات. (2018). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية (دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2016-2011)). *مجلة الباحث، 18*(01)، 534-521.
- خالد أمين عبد الله، و إسماعيل إبراهيم الطراد. (2006). *إدارة العمليات المصرفية – المحلية والدولية* – (الإصدار الأول). الأردن: دار وائل للنشر.
- رقية عبد الحميد شرون. (2018). *إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية* (الإصدار الأول). الأردن: دار وائل للنشر.
- زهير بشنق. (2006). *العمليات المالية المصرفية الإلكترونية*. لبنان: اتحاد المصارف العربية.
- سارة أدبوب، و سعدية قصاب. (2020). إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015 (دراسة حالة بنك البركة وسوسييتي جينيرال). *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16*(2)، 96-83.

- سليمان بلعور، و عبد الرحمان بن سانية. (09-08 نوفمبر 2015). إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية. *الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية (الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية)*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
- صادق راشد الشمري. (2009). *إدارة المصارف – الواقع والتطبيقات العملية* - (الإصدار الأول). الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- طارق الله خان، و حبيب أحمد. (2003). *إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية) ورقة مناسبات رقم (5)* (الإصدار الأول). السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
- عاطف جابر طه عبد الرحيم. (2010). *تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)*. مصر: الدار الجامعية.
- عبد الرزاق بن حبيب، و خديجة خالدي. (2015). *أساسيات العمل المصرفي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد القادر لباز، و عبد الحميد بوخاري. (2020). تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية باستعمال مؤشرات التحليل المالي (دراسة حالة بنك السلام الجزائري 2015-2018). *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 06*(01)، 239-223.
- فايز تيم. (2010). *مبادئ الإدارة المالية*. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
- فضيل فارس. (2013). *التقنيات البنكية* (الإصدار الأول). الجزائر: مطبعة ألموساك رشيد.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). *إدارة البنوك* (الإصدار الأول). الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- هشام حريز، رايس عبد الحق، و دبابش عبد المالك. (2014). *دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة* (الإصدار الأول). مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- الموقع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري: www.bna.dz
- الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري: www.albaraka-bank.com
- الموقع الإلكتروني لمصرف السلام الجزائري: www.alsalamalgeria.com